من قضايا اللفظ في اللغة العربية

أ. آسيا قرين

ج. الجزائر-2-

سنتناول في هذا المقال تعريف اللّفظ لغة واصطلاحا وتحليل بنية اللّفظ العربي انطلاقا من مادته الأصلية (الصوت)، فندرس مستواه الصوتي من خلال التطرق إلى مخارج الحروف العربية وصفاتها، التقارب الصوتي في اللّفظ، الانسجام الصوتي وما يلحقه من استحسان ومن اقتصاد لجهد المتكلّم. كما سنفصل في ظاهرة التنافر اللّفظي وما يلحقها من استهجان ومن زيادة جهد المخاطب. سنحدّد أيضا معنى الإعراب باعتباره ظاهرة صوتية ونعرف المقطع الصوتي بأنواعه ثم ننتقل إلى عماد اللّفظ، وهو المستوى الصرفي، فنميز بين الوزن والصيغة ثمّ ننتقل إلى طرق توليد اللّفظ العربي من خلال التطرق إلى الاشتقاق، النحت، الاقتراض.

1-تعريف اللفظ (لغة واصطلاحا)

1-1-**اللّفظ في اللّغة:** يعني الطرح والرمي والنبذ مطلقا، سواء أكان الطرح من الفمّ أم من غيره. فاللّفظ كما جاء في لسان العرب: أَن ترمي بشيء كان في فِيكَ والفعل لَفَظ الشيءَ.

يقال: لفَظْتُ الشيء من فمي أَلفِظُه لَفْظاً رميته، وذلك الشيء لُفاظةٌ، قال امرؤ القيس يصف حماراً:

يُوارِدُ مَجْهُولاتِ كلّ خَمِيلةٍ يَمُجُّ لُفاظَ البقْلِ في كلّ مَشْرَب[1].

قال ابن فارس: «اللاّم والفاء والظاء كلمة صحيحة تدلّ على طرح الشيء، وغالب ذلك أن يكون من الفم، تقول: لفظ بالكلام يلفظ لفظا، ولفظت الشيء من فمي،[2] كما عرفه الرمانيفي قوله: «اللّفظ كلام يخرج من الفم» [3]، ويريد بذلك الكلام بمعناه اللّغوي لا الاصطلاحي. استعمل بعد ذلك " بمعنى الملفوظ به... كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: الدينار ضرب الأمير، أي: مضروبه"، ولا بدّ من ملاحظة أنّ استعماله بهذا المعنى خاصّ، فاللّفظ بهذا المعنى " يطلق على كلّ حرف، من حروف المعجم أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيدا كان أولا[4]. وجاء في القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾ ق: ١٨ أي «يَلْفِظ» أَيْا بْنُ آدَمَ مِنْ قَوْل أَيْ مَا يَتَكلّم بِكلّمَةٍ (إلاّ لديه رقيب عتيد)، أي إلاّ ولها من يرقبها بعد لذلك يكتبها لا يترك كلّمة ولا حركة»[5]. وفي الحديث النبوي: «ويبقى كلّ أرض شرار أهلها تلفظهم أرضهم» أي تقذفهم وترميهم[6].

1-1-1-اللّفظ اصطلاحا: استعمل النحاة (اللّفظ) اصطلاحا، بمعناه اللّغوي الأخير، أي بمعنى اسم المفعول (الملفوظ)، وأرادوا به خصوص ما كان أصواتا يلفظها الفم[7].

ويبدو أن هذا الإشكال غير وارد، إذ ليس هناك اثنينية بين الصوت وبين الحرف أو الحروف، لكي يكون الصوت وعاء للحرف، بل هما في الواقع شيء واحد، ومعنى اشتمال الصوت على بعض الحروف هو تكوّنه منها، ولا شكّ في أنّ بعض الحروف يصدق على الحرف الواحد، كصدقه على ما زاد عليه. فاللّفظ قد يكون حرفا واحداً أو عدّة أحرف (سواء المتواضع عليه أم المهمل).

2-البنية الصوتية للفظ: اللّغة ظاهرة صوتية تختلف اختلافاً كلّياً عن سائر الرموز الأخرى غير اللّغوية، ومن ثمّ فإن دراستها دراسة علمية تستوجب البدء بالأصوات بوصفها وحدات مميزة تنتج عنها آلاف الكلّمات ذات الدلالات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما نود الحديث عنه في هذا السياق هو القيمة الدلالية للصوت أي الفونيم، على أساس أنّ الفونيمات تلعب دوراً فعالاً في تحديد دلالات الألفاظ. إن الاعتماد على النطق غاية في الأهمية، وعليه فإن الدراسات اللسانية الحديثة أولته أهميّة منظمة، كذلك نظام المقاطع، أصبح من القضايا التي توليها الدراسات البنيوية وعلم اللّغة أهمية بالغة.

إن اللّغة العربية لها تسعة وعشرون حرفا [8] اتفق على تسميتها بفونيمات اللّغة العربية، يضاف إليها رموز الحركات (أصوات العلة القصيرة)، فهي إذاً تتألف من صوامت وحركات، أما أصواتها المستعملة فأكثر بكثير، وهذا حال أغلب اللّغات الحية.

أمّا النبر فهو الضغط على مقطع خاصّ من كلّ كلمة، لجعله بارزا أوضح في السمع ممّا عداه من مقاطع الكلمة وقد اختلفت آراء العلماء حول وجود النبر في العربية الفصحى. تجدر الإشارة إلى أن قول جني: «اللّغة أصوات»يعبر بها كلّ قوم عن أغراضه»[9]. لا يعني أن للحروف حياة مستقلة على الرغم من أهميتها البالغة في تركيب الوحدة الحية المستقلة التي هي اللّفظة.

فباختلاف ائتلاف الحروف تختلف الألفاظ لهذا سنبدأ كلامنا في هذا المقال بالحروف مفردة قبل أن تتركب المقاطع.

1.2ـ مخارج الحروف العربية: للحروف العربية ستة عشر مخرجا كما جاء في كتاب سيبويه وهي:

- **الحلق:** منها ثلاثة فأقصاها مخرجا : الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرجا العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم الغين والخاء.
- **أقصى اللسان:** وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.
- أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.

• وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرجا الجيم والشين والياء.

• ومن بين أو لحافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

• ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا مخرج النون.

• ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

• وممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والدال والتاء.

• وممّا بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرجا الزاي، والسين والصاد.

• وممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال، والثاء.

• ومن باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثنايا العُلى مخرج الفاء.

• وممّا بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.

• ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة[10].

2-1-1- صفات الحروف: الحروف المجهورة هي: (ء، أ، ع، غ، ق، ج، ي، ض، ل، ن، ر، ط، د، ز، ظ، ذ، ب، م، و) فذلك تسعة عشر حرفاً، وأمّا المهموسة (ه، ج، خ، ك، ش، س، ث، ص، ت، ف)

فذلك عشرة أحرف، وأمّا الشديدة فهي (ه، ق، ك، ج، ط، ت، د، ب) والرخوة هي (ه، ح، غ، خ، ش، ص، ظ، ز، س، ظ، ت، ذ، ف) والحرف المنحرف (ل) والحرف الشديد «صوت الغنة (ن، م) المكرر (ر)، أمّا الحروف اللينة فهي (و،ي) وحرف الهوى هو(أ) والحروف المطبقة هي (ص، ض، ط، ظ) أمّا المتفتحة فكلّ ما سوى ذلك من الحروف[11].

2-2-التقارب الصوتي في اللفظ Dissimilation/Assimilation[12]:

اهتمّ علماء العربية منذ القدم بهذه الظاهرة الصوتية ومنحوها اهتماما كبيرا وعبروا عنها بمصطلحات مختلفة: فسيبويه عبّر عنها بالمضارعة[13] وابن جني عبّر عنها بمصطلح الإدغام الأصغر[14] وابن فارس بالمحاذاة[15] وهذه الظاهرة ما هي إلاّ جزء من دعائم «النظرية الحراكية العربية»[16].

- **التقارب الصوتي عند سيبويه:** عالج سيبويه التقارب الصوتي في باب الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه، فقال: «فأما الذي يضارع به الحرف من مخرجه، فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال وذلك نحو: تصدر، وأصدر، والتصدير لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في افتعل، فلم تدغم الصاد في التاء ولم تدغم الدال فيها، ولم تبدل لأنّها ليست بمنزلة اصطبر، وهي من نفس الحرف

فلما كانتا من نفس الحرف، أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مددت، فجعلوا الأول تابعا للآخر فضارعوا به أشبه الحروف من موضعه وهي الزاي لأنّها مجهورة غير مطبقةولم يبدلوها زايا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق»[17].وقال أيضا: «وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة كما جعلوا ذاهبا في الإدغام، وذلك قولك في التصدير: التزدير، في الفصد: الفزد، وفي أصدرت:ازدرت، وإنّما دعاهم أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد[18]. ويتضح من هذين النصّين أنّ سيبويه استعمل مصطلح المضارعة والتقريب مصطلحين للتعبير عن هذه الظاهرة الصوتية هما المضارعة والتقريب.

- **التقارب الصوتي عند ابن جني:** أمّا ابن جني فقد عالج هذه الظاهرة تحت ما يسمى بالإدغام الأصغر، وهو عنده « تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب»[19]، وذكر أمثلة توضح هذا فقال: «فمن ذلك الإمالة، وإنّما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت وذلك نحو: عالم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقصى، ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة فأملت الألف نحو الياء...، ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادا، أو ضادا، أوطاء، أو ظاء فتقلب لها تاؤه طاء وذلك نحو:

اصطبر، واضطرب، واطرد، واظطلم فهذا تقريب من غير إدغام»[20]،ومن ذلك السين قبل الحرف المستعلى فتقرب منه بقلبها صادا على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك قولهم: في سقت: صقت، وفي السوق، الصوق، وفي سبقت: صبقت، وفي سملق وسوبق: صملق وصوبق...، ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو: شعير، وبعير، ورغيف. ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم مصدر ومزدر...»[21]. ويتبيّن ممّا ذكره ابن جني في الأمثلة السابقة أن التقارب الصوتي يَعني تقريب صوت من صوت آخر طلبا للتوافق الصوتي في الكلام (إدغام عفوي صغير لا يحلّ محلّ الإدغام الأكبر).

- **التقارب الصوتي عند الرضي الأستراباذي:** أطلق الرضي الأستراباذي على التقارب الصوتي اسم المناسبة [22]، ويعني بها تحقيق الانسجام والتقارب الصوتي (الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصدُ المناسبة لكسرة أو ياء...نحو عِمَادٍ وشَملاَلٍ)[23].

- **التقارب الصوتي عند ابن فارس:** يرى ابن فارس أن التقارب الصوتي هو المحاذاة؛ أي «أن يُجعل كلام بحذاء كلام فيؤتي به على وزنه لفظاً وكانا مختلفين فيقولون: «الغدايا والعشايا وقولهم: أعوذ بك من السّامّة واللامّة...اللامّة أصلها ألمّت لكن لما قرنت بالسّامّة جعلت على وزنها»[24].

2-3-درجات التقارب الصوتي في اللفظة:

• **الجهر والهمس:** إنّ حروف العربية تختلف جهراً وهمساً وشدة ورخاوة (أشرنا إليها في صفات الحروف)، فالتقاؤها سواء داخل اللّفظة الواحدة أم في مدرج الكلام يستدعى في بعض الحالات نوعا من المشابهة بينها من حيث صفاتها، وقد بين النحاة القدامى مظاهر هذه الدرجة من التقارب الصوتي وقد أشار ابن جني إليها في قوله «تقع تاء (افتعل) زايا أو دالا أو ذالا فتقلب تاؤه دالا كقولهم ازدان[25] ؛ أي: زان التي تصبح: ازتان لتصبح: ازدان وقد عالج ابن عصفور (ت 669هـ) هذه الصيغة فقال إنّ: «السبب في ذلك أنّ الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء فقربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء لأنّها أخت التاء في المخرج والشدة، وأخت الزاي في الجهر»[26].

• **الشدة والرخاوة:** وَضّحَ علماء العربية القدماء هذه الدرجة من التقارب في معالجتهم لفظة (ست) التي أصلها(سدس)، فلما قربت السين في (سدس) إلى التاء صارت (سدت)، ثم فني صوت السين الرخو عند مجاورة الدال وهو صوت شديد وقلب إلى نظيره الشديد وهو التاء. قال ابن جني في معالجتها: «ومن ذلك قولهم: ست أصلها سدس، فقربوا السين من الدال بأن قلبوها تاء فصارت سدت فهذا تقريب إدغام، ثم إنهم في ما بعد

أبدلوا الدال تاء لقربها منها، إرادة للإدغام فقالوا: ست[27]. في هذا النوع من التقارب يتأثر الصوت الأول بالثاني.

الإطباق والانفتاح: ومن معالجات العرب في هذا المجال: الأفعال المبدوءة بأحد أصوات الإطباق المنقولة إلى صيغة (افتعل) وتتحول التاء فيها وهو صوت منفتح إلى نظيره الطاء (المطبق) تحت تأثير مجاورته لأحد الأصوات المطبقة، نحو: صبر، وضرب، واطّرد، وظلم التي تتحول إلى: اصتبر، واضترب، واطترد، واظتلم ثم تصبح بالتقارب الصوتي: «اصطبر، واضطرب، واطّرد، واظطلم»[28] في هذا النوع من التقارب يتأثر الصوت الثاني بالأوّل. هذا بالإضافة إلى ظواهر أخرى تخصّ اللّفظة تجعلها خفيفة على اللسان نذكر منها:

- **الانسجام الصوتي:** وهو نوع من التوافق الصوتي كما يقول إبراهيم أنيس: «ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلّمات، فالكلمة المشتملة على حركات متباينة تميل في تطورها إلى التوافق والانسجام بين هذه الحركات لئلا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح»[29]. يظهر هذا الانسجام بين الحركات (الصوائت القصيرة) من خلال:
- **الإتباع الحركي:** وهو «ظاهرة صوتية تحدث نتيجة تأثير صوت في صوت آخر يجاوره في مستوى الحركة فيتماثلان في النطق، وتحدث بين الحركات (الصوائت القصار) المتباينة في كلّمة واحدة غالبا أو كلّمتين، فيتأثر أحدهما بالآخر فيؤدي

ذلك إلى حدوث انسجام صوتي بين الأصوات القصيرة»[30]. وسمّى سيبويه هذه الظاهرة (الإتباع) «في باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإعراب فالهاء تكسر إذا كان ما قبلها ياءٌ أو كسرة وذلك قولك مررت بِهِي قبل» وسماها الزجاجي(ت 311ه)»المطابقة»[31]، وقال الرماني عنها في شرحه لكتاب سيبويه: «لا يتكلّم بحرف واحد حتى يوصل بغيره فالوصل هو الأصل في الكلام»[32] وسماها د. الحاج صالح: «الدينامية اللّفظية»[33].

• **الإدغام:** يرى إبراهيم أنيس أنْ تأثير الأصوات المتجاورة على بعضها يكون مختلفا (جزئي/كلّي)، قال: «تؤثر الأصوات اللّغوية المتجاورة بعضها ببعض، لكن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر، فقد يكون التأثر جزئيا كأن يفقد الصوت صفة من صفاته، فينتقل من الجهر إلى الهمس أو العكس، وقد يكون التأثر كلّيا يترتب عليه فناء الصوت في الصوت المجاور فناء تاما، وهذا ما اصطلح عليه القدماء بالإدغام»[34].فالإدغام في اصطلاح القدماء «يعني أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف لشدة اتصالهما كحرف واحد»[35].وأنواعه ثلاثة: إدغام المتقاربين: أي أن يقارب الصوتان المدغمان مخرجا أو صفة (مثل: (ف، ب) «نخسف بهم» (سورة سبأ/9) إدغام المتجانسين: الاتفاق في المخرج والاختلاف في الصفة مثل(ط، ت) وإدغام

المتماثلين: صوتان متفقان مخرجا وصفة[36]، مثل(ت، ت) في كلمة (تتبع).

• **الإمالة الصوتية:** هي ظاهرة صوتية ولهجية، اشتهرت بها طائفة من القبائل العربية، وظهرت جلية في القراءات القرآنية، ولهذا حظيت بعناية علماء العربية على مر الأزمان، وهي في حقيقتها ليست إلاّ صورة من صور نطق الألف، أو صورة من صور نطق الفتحة، وسماها الخليل الإجناح في ما رواه سيبويه[37].

الإمالة على ضربين: إمالة طويلة، وإمالة قصيرة.

الإمالة بسبب وجود الكسرة في سياق الكلمة، كإمالة: عابد، وعماد، ومساجد. وأحيانا من أجل تحقيق الانسجام أمالوا ما أصلُه ألّا يُمال، وذلك كأن تكون الألف في كلّمة لا تستحق الإمالة، لكنهم أمالوها لوقوعها قرب ألف أخرى ممالة، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ الضحى: 1 - 3 فألف (الضحى) لا تجوز إمالتها، لأنّ أصلها الواو، لقولهم: الضحوة. وإنّما أمالوها حين قرنت بـ (سجى) و(قلى) فكلتاهما ممّا تمال ألفهما،لأنّ الألف فيهما أصلها الياء: (فأرادوا المشاكلّة، والمشاكلّة بين الألفاظ من مطلوبهم)[38].

• **المجاورة الصوتية:** المجاورة مصطلح أطلقه علماء العربية القدماء على إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره[39] . قال ابن

جني: «إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه»[40]. وأطلق عليها سيبويه الإتباع بالمجاورة وذلك نحو قوله «حملهم قرب الجوار على أن جرّ: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ»[41]، ونحو قولهم: «حسبُك هذا، وبِحسبِك هذا، فلم تغير الباء معنى. وجرى مجراه قبل أن تدخل الباءُ، لأنّ بحسبِك في موضع ابتداءٍ»[42]

• ومن هنا يتبين أن المجاورة هي أخذ اللّفظ حكم اللّفظ الذي قبله من الجانب الصوتي. والمجاورة عند علماء العربية القدماء على نوعين: أحدهما تجاور الألفاظ. والآخر تجاور الأحوال من أمثلة ذلك: « قولهم: قنية وصبية، والأصل: قنوة من قنوْتُ، وصبية صبيان من صبوْتُ؛ وقياسه قنوة وصبوةٌ لكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها فصارت الكسرة كأنها قبل الواو ولم يعتد الساكن حاجزا لضعفه»[43]. فعلماء العربية لم يعدوا الصوت الساكن الذي يفصل بين فاء الكلمة ولامها حاجزا قويا، لذلك تأثرت اللام بحركة الفاء (الكسرة) فانقلبت الواو إلى ياء لتجانس حركة الفاء المكسورة. ومن مجاورة الألفاظ، مجاورة العين للاّم بحملها على حكمها، نحو قولهم: «صيّم في صوّم، وجيّع في جوّع. فالأصل: صوم وجوع، فقلبت الواو ياء لمجاورتها اللاّم تشبيها بعصى»[44].

2-4- التنافر اللفظي: قد تكتسب اللّفظة قيمة جمالية من خلال تلاؤم حروفها وهو أحد شروط البلاغة، كما قد تكون

حروفها متنافرة أيضا (خاصّة المهمل منها) فتكون ثقيلة النطق ويتبع هذا الثقل جهد عضلي لآلة النطق وجارحة الكلام (اللسان). والجاحظ هو أول من تنبه لهذه الظاهرة اللّغوية وقسم التنافر وحدد شدته، من خلال قوله «ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر، فمن ذلك قول الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكان قفر وليس قربَ قبْرٍ حربٍ قبرُ»[45]

والتنافر عند البلاغيين قسمان: التنافر في اللّفظ المفرد والتنافر في الكلام المؤلف، ما يعنينا في بحثنا هو النوع الأول ويقسم إلى:

أ- **تنافر شديد:** وهو ناتج عن الثقل الشديد الذي يظهر عند تأليف الكلمة من حروف تعسر في النطق بسبب المخرج أو الضبط. ويمثل البلاغيون لهذا القسم بكلّمة (الهُعْخُع) التي وردت في قول أحد الأعراب لما سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع. وقد جعل ابن سنان هذه اللّفظة دليلاً على المهمل الذي يصعب النطق به لتقارب حروفه، فلا يكاد على حد قوله يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة على ألسنتهم لثقله. وينكر ابن سنان الكلمة بهذا التأليف ويعدل إلى تأليف آخر هو(الخُعْخُع)، وهوالأقرب، في نظره إلى تأليف العرب، لأنّ تأليفه من حرفين فقط، وحروف الحلق خاصّة ممّا قلّ في تأليفهم من غير فصل يقع بينها[46].

ب –تنافر خفيف: وهو أقل وطأة من سابقه، إذ يشعر السامع في هذا النوع بشيء من الثقل الصوتي في نطق الكلمة يتبعه ثقل سمعي لدى المتلقي. أي إنّه يجتمع في هذا القسم نوعان من الثقل: أوّلهما: ثقل نطقي يعانيه الناطق ويشعر به السامع. وثانيهما: ثقل سمعي يعانيه السامع وحده. وقد مثل البلاغيون لهذا النوع بكلّمة (مستشزرات) في قول امرئ القيس:

غدائرهُ مستشزراتٌ إلى العلا تَضِلّ المَدَارَى في مثنى ومرسلِ

إذ ردوا الثقل فيها إلى توسط (الشين) بين التاء والزاي[47].

2-5- بين اللفظ والمقصود: من الأهميّة بمكان أن نتساءل إن كانت هناك علاقة بين الاسم والمسمى، وفي هذا المضمار يذهب «هرقليطس» إلى أن بين اللّفظ ومدلوله مناسبة طبيعية ضرورية أي أنّ كلّ الأشياء المادية ترسم جوهرها بحروفها.

وقد تبنى أفلاطون نفس الرأي فهو يقول «يوجد بالطبيعة اسم صحيح لكلّ كائن في الحياة. إذ الكلمة ليست تسمية يطلقها البعض على الشيء بعد التواطؤ...ولكن ثمة بالطبيعة... طريقة صحيحة للتدليل على الأشياء هي ذاتها لجميع الناس[48]. كما يحدثنا السيوطي عن أهل أصول الفقه "أنهم نقلوا عن عباد بن سليمان الصيمرى من المعتزلة أنّه ذهب إلى أن بين اللّفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع»[49].

وأول من أشار إلى هذه المناسبة بين الألفاظ ومدلولتها من علماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم تلميذه سيبويه يقول ابن جني «اعلم أنّ هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته قال الخليل كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا صرّ، توهموا في صوت البازي تقطيع فقالو: صر صر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النقزان، والغليان والغثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال "[50].

وكانت نتيجة الدراسة الاستقرائية التي قام بها هؤلاء النحاة وعلى رأسهم الخليل وسيبويه وابن جني أنهم كشفوا ظواهر غريبة في اللّغة فتوصلوا إلى أن المفردات التي تبتدِئ بنفس الحرف (الصوت) تنتمي إلى نفس المجموعة (نفس الصفات أو الأفعال أو التعبير عن المشاعر...) مثلا صوت الغين إذا جاء في أول الثلاثي دّل على الغموض والاستتار (غاب، غرب، غرق، غاص، غمض، غمس، غرق، غشي...)، وصوت الفاء يدل على الفتح والفصل والسعادة (فتح، فرح، فجر، فلة، فلق، فرق، فتنة، فرّج...) وصوت التاء يدل على الشتم (تباً، ثكلّتك أمك...)، وصوت الحاء يدلّ على المشاعر (حب، حنين، حزن، حسرة...).والحق إن ابن جني تحمس لظاهرة العلاقة بين الألفاظ والمعاني تحمساً كبيراً في كتابه الخصائص مثلما

يظهر خاصّة من الباب الذي أسماه «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[51].

3-الإعراب: يعتمد نظام اللّغة العربية على الإعراب فإنْ تخلت عنه تكون قد خرجت عن نظامها وأصبحت لغة أخرى غير العربية.

أ-الإعراب لغة: جاء في لسان العرب: «يقال عَرّبتُ عن القوم إذا تكلّمتُ عنهم واحتججت لهم، وقيل: إن أعربَ بمعنى عَرّبَ. وقال الأزهري: الإعرابُ والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل بيّن عنه...وإنما سُمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه...»[52].

ب-المعنى الاصطلاحي للإعراب: هو: « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع» [53] وقال الصبان «الإعراب –في الاصطلاح مذهبان: الأوّل لفظي واختاره الناظم –يقصد ابن مالك-ونسبه إلى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله: جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والمذهب الثاني معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه»[54] **أمّا البناء: هو** لزوم آخر الكلمة لحركة أو سكون أو ما ينوب عنهما ولا يكون ذلك بسبب العامل، ويرى سيبويه

أن علامات الإعراب هي: الرفع، النصب، الجر، الجزم، وحركات البناء هي: الضم، والفتح، والكسر، والوقف[55].

4-المقطع الصوتي: المقطع هو مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كلّ انفتاح من انفتاحات الفم أثناء الكلام وبين الانفتاح الذي يليه. وبعبارة أخرى: المقطع هو مجموعة من الأصوات المفردة تتألف من صوت طليق واحد معه صوت حبيس واحد أو أكثر[56].والتحليل الصوتي المقطعي لم يكن عملا اعتباطيا ولم يكتشف فجأة أو صدفة ولم يأت من فراغ بل كان نتاج الأبحاث الصوتية، والأمر بسيط في شكلّه اللّغوي إذ لا يمكن نطق وفهم واستيعاب الكلام من دون تقسيمه إلى المقاطع التي يتألف منها «والكتابة بدأت مقطعية قبل أن تكون هجائية، فالأكديون كانوا يرمزون إلى كلّ أصوات المقطع الواحد برمز واحد في كتابتهم المسمارية» لأنّهم لم يعرفوا صفة الانفراد للصوت «وقد عثر علماء اللّغة على نقوش لألسن قديمة لا تقيم فواصل بين كلّماتها بل بين مقاطعها»[57] وهذا ما يُظهر جهد العرب في ميدان الدراسات اللّغوية عامة والصوتية خاصّة.

4-1-أنواع المقاطع الصوتية: يتألف المقطع الصوتي (في الدراسات العربية) من أكثر من صوت فيكون من صوتين أو ثلاثة وإن كانت الكتابة العربية لا تظهر فيها كلّ عناصر المقطع أحيانا نظرا لعدم رسم المدات القصيرة (الحركات) إذ

أن كلّ مقطع صوتي لابدّ من أن يكون فيه صوت مدّ، قصيرا كان أم طويلا. وبناء على ذلك فإنّ المقطع الصوتي أنواع هي:

أ- **مقطع صوتي قصير مفتوح:** وهوما تألّف من صوت صامت يليه صوت صائت قصير مثل: (مَ، كُ، بِ). ومعنى مفتوح أن يكون قابلاً لأنّ يزاد في آخره صوت صامت آخر أما معنى (قصير) فلأن الصوت الصائت فيه قصير (حركة).

ب- **مقطع صوتي قصير مغلق:** ويكون بإغلاق المقطع بصوت صامت جديد مثل (مَـــنْ) ولا يتسع المقطع بعد ذلك لصوت آخر.

ج- **مقطع صوتي طويل مفتوح:** ويكون الصائت فيه حرف مدّ طويل: ألفًا أو ياءً، أو واوًا مثل: (مَا، فِي، تُو).

د- **مقطع صوتي طويل مغلق:** يضاف في هذه الحالة إلى المقطع السابق صوت صامت ساكن ويكون في آخر الكلمة مثل: (مالْ، فيلْ، توتْ). وهناك -كذلك- نوع من المقاطع يسمى بمزدوج الانغلاق مثل: اسم (فكتور) في الفرنسية[58] ويماثل ما يسمى بحرف اللين الصوت الصائب الطويل مثل: (بيت، قول)[59].

-تتوزع المقاطع في اللّفظة العربية وفق الآتي:

1-أحادية المقطع مثل: عَـــنْ: عَنْ.

2- ثنائية المقطع مثل: اُكْـــتُبْ: اُكْـــ/ ـــتُبْ.

3- ثلاثية المقطع مثل: كَـــاتِبٌ: كَـــا/ تِ/ بٌ.

4- رباعية المقطع مثل: مدرسة: مَدْ /رَ / سَ / ةٌ.

5- خماسية المقطع مثل: احْتِفَالاتٌ: احـْ / تِ / فا / لا / تُنْ.

6- سداسية المقطع مثل: اسْتِقْبَالَاتِهِمْ: اسْ / تقـــ/ بَا / لاَ /تِ / هِمْ.

7- سباعية المقطع مثل: استقبالاتهنَ: اســـْ / تقـــ / با / لا / ت / هـــُ / نَ.

5- المستوى الصرفي: (**لغة واصطلاحا**)

أ-**الصرف لغة**: التغيير والتحويل ومنه «تصريف الرياح» (سورة البقرة /164) أي تغيير وجهتها من مكان لآخر.

اصطلاحاً: يقصد به تحويل الأصل الواحد إلى أبنية مختلفة لمعانٍ مقصودة مثال ذلك: شَربَ والأصل منه الشُرب وهو الاسم الجامد الدال على حدث ونستطيع أن نأخذ منه اسم مَشُروب للدلالة على الشيء وهكذا... ولعلم الصرف قواعد وأصول نعرف من خلالها أبنية الكلمة، والمقصود بذلك صيغها الأصلية والعارضة، وما يطرأ عليها من تغير معنوي في دلالتها كالنسبة والتصغير والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير في الأسماء... وكذلك في ما يختصّ بالأفعال، فنقوم بتحويل الفعل الماضي إلى فعل مضارع والمضارع إلى فعل أمر. وأيضاً يمكننا بوساطة علم التصريف أن ندرس ما يطرأ على الأفعال من

تغيرات صوتية كالتجريد والزيادة والإبدال والإعلال والحذف والإدغام والقلب المكاني وهكذا إلى آخر المتغيرات الصوتية التي تصيب الكلام العربي.

• **الوزن:** هو وحدة قياس صرفية (قالب) تقاس بها صيغ الأبنية اللّغوية فقد اعتمد (فعل) أساسا، لتقابل (الفاء) الحرف الأول من الكلمة، و(العين) الحرف الثاني، و(اللام) الحرف الثالث. وهي الأصول حسب تصور أنّ العربية ثلاثية الأصول في البنية الأساسية للكلمة. أمّا الزوائد فتضاف حروفها كما هي إلى ما يقابل الأصول[60].

كَتَبَ	أَكتب	يَكتب	أُكتب	كَاتب	مَكتوب	كَاتبان	كُتاب	كَاتبات
فَعَلَ	أَفعل	يَفعل	أُفعل	فَاعل	مَفعول	فَاعلان	فُعال	فَاعلات

فهو تحويل الأصل الواحد(الجذر) إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، لا تحصل تلك المعاني إلا بهذا التغيير

الصيغة: هناك من يرى أن الصيغة هي الوزن، وهناك من يفرق بينهما على أساس أنّ الوزن هو أصل المادة والصيغة هي هيئة المادة بعد الزيادة والتعديل أو أن الصيغة هي تسمية الأصناف مثل: صيغة الماضي، أو صيغة المضارع أواسم الفاعل، أو الصفة المشبهة وهكذا[61].

6- طرق توليد الألفاظ العربية:

6-1-الألفاظ المولّدة من ألفاظ أُصول[62]: تناولت في موضع سابق طائفة من المقاييس المحددة للفظة من حيث هي وحدة تواضعت عليها الجماعة المستخدمة للّغة وتمثل الأصل أو اللّفظة القاعدية (Lexème de base)[63] ، وسنحاول هنا أن نتعرض لطرائق أخرى يلجأ إليها أهل اللّغة لإيجاد وحدات لغوية أخرى تقتضيها حاجات التواصل. وهذه الطرائق في استحداث ألفاظ غير الألفاظ المتواضع عليها ابتداءً لها أهميّتها في إثراء اللّغة استجابة لدواعي الاستعمال، لكن من دون تَعسُّف أو عدول عن القواعد النحوية والصرفية الخاصّة باللّغة والتي كان الفصحاء يدركونها بالفطرة. ومن هذه الأساليب التي يعتمد عليها أهل اللّغة لاستحداث ألفاظ لتأدية معان هم في مسيس الحاجة للإعراب عنها والتي لا تؤديها الألفاظ التي تواضعت عليها الجماعة ابتداء، الاشتقاق.

•**الاشتقاق**: إن ما تجب الإشارة إليه بادئ ذي بدء هو أن الألفاظ التي تتولد من الاشتقاق من ألفاظ أصلية وإن أفادت زيادات في المعنى لا يدلّ عليها الأصل الذي انبثقت منه، فإنّها لا تَعْدمُ الإيحاء بمعنى الأصل الذي خرجت منه[64]، لذلك قال الدكتور صبحي الصالح « إنّما ندرس الاشتقاق في ظلال دلالته الوضعية على أنه توليد لبعض الألفاظ من بعض بالرجوع بها

إلى أصل واحد يُحدّدُ مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاصّ الجديد[65]».

وبناء عليه عدّ الدكتور أحمد عبد الرحمن حماد الاشتقاق ضرباً من التوسع في اللّغة وعرفه مستفيداً من كلام لابن جني في الموضوع بأنّه «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب[66]».

إن ما يشيء به كلام الأستاذين صبحي الصالح وأحمد عبد الرحمن حماد هو أن الاشتقاق بأضربه المختلفة «الأصغر والكبير والأكبر»، يُعد وسيلة ناجعة بأيدي أهل اللّغة لإثرائها اعتماداً على ما في موادها من إمكانات للتوالد، وهو توالد وضعوا له ضوابط تعتبر بمنزلة مقاييس للتعرف على هذه الألفاظ الجديدة التي تخرج من صُلب الألفاظ الأصول. فبالنسبة إلى ما أطلق عليه القدماء الاشتقاق الأصغر، فإن طريقة صياغته على حدّ عبارة السيوطي هي «تقليب تصاريف الكلمة حتى يُرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ كلّها دلالة اطراد أو حروفا غالبا كَضَرْب، فإنّه دال على مطلق الضرب فقط، أما ضارب ومضروب، ويضرب واضرب كلّها أكثر دلالة وأكثر حروفا، وضَرَبَ الماضي مُساو حروفاً وأكثر دلالة وكلّها مشتركة في «ض، ر، ب» وفي هيئة تركيبها [67]».

فإننا نرى بوضوح أن صيغ الألفاظ التي نتجت عن هذا الإجراء ليست مخالفة للصيغ المتداولة في العربية، وأن اللّفظة الأصلية وما تفرع عنها تشترك جميعها في حروفها الثلاثة الأصول وهي (الفاء، العين واللآم)، وأنّ الوحدات التي تولدت من التفريع تشترك في معنى الحدث، سوى إن كلّ واحدة منها تفيد فضلاً عن معنى الحدث معنى آخر، مثل زمن الحدث في (يضرب) وفاعل الحدث (في ضارب) ومفعول الحدث في (مضروب). أمّا اللّفظة الأصلية وهي المصدر (ضَرْب)، فإنّها تدلّ على اسم الحدث ليس إلاّ [68]. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا الضرب من توليد الألفاظ في ما أطلق عليه القدماء الاشتقاق الأصغر «إنما يلحق بالأصول الدالة على الأفعال والأحداث، لأنّ هذه تتغير وتستحيل من طور إلى طور، لما ينتابها من العوارض، فالضرب مثلاً يختلف باختلاف زمن حدوثه وباختلاف الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من الاعتبارات[69] أمّا الاشتقاق الكبير بوصفه إجراءً لتوليد ألفاظ فرعية فهو كما يقول الدكتور صبحي الصالح «عبارة عن ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرف من كلّ منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي».[70] إن مؤدى هذا الكلام أن حروف اللّفظة الأصلية مهما كان المَوْضع الذي تحتله في الألفاظ المتفرعة عنها، فإن المعنى الذي يجمعها واحد. ويمثل ابن جني لهذا النوع من الاشتقاق [71] بتقاليب المادة

الثلاثية (س ل م) التي تعطينا عدداً من الألفاظ يجمعها معنى «الإصحاب والملاينة».

-**الاشتقاق الكبير**: وعلى أساس من المواضع المختلفة التي تأخذها حروف اللّفظة الأصلية مع كلّ ترتيب جديد، راح ابن جنيّ يحدّد معاني المستعمل من الألفاظ الناتجة من هذه التقليبات مُقرّراً أن «المعنى الجامع المشتمل عليها الإصحاب والملاينة»[72] ولكنه لم يغفل الدلالة الخاصّة التي تفيدها كلّ وحدة. ولطول كلامه في هذا الموضوع نقتصر بقوله بعد تنصيصه على المعنى الجامع بينهما «منها الثوب السَّمَلُ وهو الخلق وذلك لأنّه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الجديد، فاليد إذا مرّت عليه لِلّمس لم يستوقفها عنه حدّة المنسج ولا خشنة الملمس. (والسمل) الماء القليل: كأنّه شيء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرب...ومنها (السلامة). وذلك أنّ السليم فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به... ومنها (الأملس) و(الملساء)، وذلك أنّه إنْ عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس، لم يصحّ هناك لمس وإنّما هو إهواء باليد نحوه ووصول منها إليه. ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه[73]. «وقد تنبه ابن جني إلى أن ما ينتج من تغيير ترتيب حروف اللّفظة ليس كلّه مستعملاً بالضرورة، فقد يكون فيه المهمل كما هوبيّن من قوله عن إحدى المواد المحَصّلَة من تقليب حروف «س. م. ل»، «فأما (ل س م) فمهملٌ»[74]. والملاحظ

هنا أنّ ابن جني في تناوله هذا الصنف من الاشتقاق يقع في سياج فكرة تقليب الأصول عند الخليل بن أحمد[75]، التي توقفنا عندها في موطن سابق. ولابد أن نسجل في هذا المضمار احتراز ابن جني في ما يخص اطراد الاشتقاق الكبير في جميع مواد اللّغة، فقد قال: «واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللّغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللّغة».[76]

أمّا الاشتقاق الأكبر فنرى في ما قدمه عنه اللّغويون شيئا غير قليل من التكلّف والتعسف في ربطهم دلالة مادة لغوية بدلالة مادة لغوية أخرى، لتقارب بين بعض مخارج الحروف المشكلّة لهما أو لمماثلةٍ في صفات هذه الحروف، فذلك في نظرهم ما يسوغ إحلال مكان المادة الأصل مادة أخرى بديلة عنها لتصاقبٍ بين حروفها ينتج عنه تقارب في دلالتيهما. ولتوضيح ذلك يقول ابن جني في مادتي «عصر» و«أزل»: قالوا «عصر الشيء وقالوا أزاله إذا حبسه. والعصر ضربٌ من الحبس وذلك من (ع ص ر) وهذا من (أزل).والعين أخت الهمزة والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام، وقالوا الأزم: المنع والعصب: الشد، فالمعنيان متقاربان والهمزة أخت العين والزاي أخت الصاد والميم أخت الباء، وذلك من (أزم) وهذا من (ع ص ب)»[77].واضحٌ إذاً، كما يقول الدكتور صبحي الصالح، أن هذا النوع من الاشتقاق يقوم على الإبدال،،أي إبدال الحروف بعضها ببعض، لذلك راح اللّغويون «يلتمسون الشواهد على

تماثل المعنى بين الصورتين المبدلة والمبدل منها»[78] ،فمن سنن العرب في نظرهم « إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ويقولون: مدحه ومدهه، وفرس رفل ورفن وهو كثير مشهور قد ألّف فيه العلماء[79] «وبَعْدُ، فسواء اعتبرنا محصلة الاشتقاق الأكبر ظاهرة من ظواهر الترادف أو عددناها نتيجة من نتائج التطور الصوتي مثلما عَنّ لبعض الدراسين[80] ، فإنّه من الصعب الحديث في هذا المجال عن لفظة أصلية ولفظة فرعية لعدم توفرنا على صورة دقيقة للتطور التاريخي للغة العربية من شأنها أن تمكننا من التمييز بين ما هو أصل وبين ما هو فرع، لذلك فإن كلّ صورة منهما تُعَدُّ في تقديرنا وحدة قائمة بذاتها تنطبق عليها عين المقاييس الخاصّة بتحديد:

- **النحت:**[81] هناك طريقة أخرى في توليد الألفاظ في العربية أطلق عليها علماء اللّغة اسم «النحت» وهو مثلما يقول ابن فارس «النحت أن تأخذ كلّمتين وتنحت منهما كلّمةٌ آخذة منهما جميعا بحظ »[82].

- وحسب ابن فارس فإنّ النحت من الأساليب التي كان يلجأ إليها العرب لتوليد الألفاظ بعضها من بعض، فقد قال في هذا الصدد «العرب تنحت من كلّمتين كلّمة واحدة وهو جنس من الاختصار. وذلك «رجل عَبْشمي» منسوب إلى اسمين وأنشد الخليل:

أقول لها ودمعُ العين جار ألم تحْزُنك حَيْعلةُ المنادي

من قوله، "حيّ على"[83] إذا دققنا في كلام ابن فارس فإنّنا نلاحظ أنّ غاية العرب من توليد الكلم بعضه من بعض في هذه الحالة هي الاختصار، وليس استحداث ألفاظ للتعبير عن معان لا تؤديها الألفاظ المتواضع عليها ابتداء، وهذا ما يفسر–ربما- قلة النحت في لغتهم وقلة الشواهد المقدمة بشأنه ويبدو أن ذلك هوما جعل شواهده من المحفوظ في كلامهم لا ممّا يقاس عليه لقلتها.

كما يفهم مما قاله أبو حيان في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وأورده السيوطي في المزهر، فقد قال "والمحفوظ عبشمي في عبد شمس، وعبدري في عبد الدار ومرقسي في امرئ القيس، وعبقسي في عبد القيس، وتيْملي في تيم الله..."[84]. سوى إنّ ابن فارس خالف ذلك وقال بصحة القياس عل الأمثلة القليلة التي صحت عن العرب فابتدع لنفسه – مثلما يقول الدكتور صبحي الصالح مذهبا في القياس والاشتقاق حين رأى قول العرب للرجل الشديد «ضبطَر» من«ضَبَرَ» وفي قولهم « صهصلق» إنه من «صهل» و«صلق وفي الصّلْدم» إنّه من "الصلد" و"الصدم"...

وقد بنى معجمه: المقاييس على هذا المذهب في كلّ مادة رباعية أو خماسية أمكنه أن يرى فيها شيئاً من النحت، حتى كثرت المواد المنحوتة على مذهبه لو استخرجت من مواطنها المتفرقة في معجمه[85] .

ما نؤكد عليه هو أن الألفاظ التي ولدها العرب عن طريق النحت من أكثر من كلّمة على سبيل الاختصار وإن كان استحداثها حصل على سبيل الاتفاق، فإنّها تُعدّ من الألفاظ الفروع، نعنى أنّها متفرعة عن أصول متواضع عليها وسابقة لها وأنّ الواحدة منها تحيل على المعنى نفسه الذي تحيل عليه الكلّمتان اللتان نُحتت منهما، بعبارة أخرى إنّنا في هذه الحالة إزاء مرجع واحد من دون أية زيادة معنوية، فلفظة "عبقسي" على سبيل المثال لها المراجع نفسه الذي للأصل الذي تفرعت عنه وهو"عبد القيس"، فعندما نقول عن رجل إنه "عبدري" فإن ذلك يعني أن نسبه في بني عبد الدار، فسواء قلنا إنّه من بني عبد الدار أم إنّه عبدري فما يفهم من كلامنا واحد في الحالتين.

معنى ذلك أنّ النحت بهذا المفهوم إذا كان يحقق الاختصار ويحدث نمواً في اللّغة من حيث عدد ألفاظها، فإنّه من حيث الدلالة لا يفيد معاني إضافية على نَحْو ما يقع في الاشتقاق الأصغر مثلاً. وما نعود إلى تأكيده هو أن الألفاظ المنحوتة فروع تولدت من أصول متواضع عليها، وهي بالنسبة إلى العرب الفصحاء سماعية وليست قياسية.

- **الاقتراض:** إن الاقتراض مثلما يعرفه بعض الدارسين المعاصرين هو إحدى الوسائل التي تثري اللّغات بوساطتها أرصدتها المعجمية، فعن طريقه يَعْبُرُ عنصر لغوي ما للغة من

اللّغات ليستقر في نظام لغوي آخر[86]. لذلك فإنّه يختلف من هذه الناحية عن الاشتقاق بأنواعه وعن النحت، لأنّ الوحدات اللّغوية الجديدة التي تظهر بفضله في اللّغة المستقبلة لا تَنبثقُ من العناصر.

إن الاقتراض الذي يحدث بين اللّغات ظاهرة لغوية تنتج غالباً من الاحتكاك الذي يحصل بينها فتنتقل عناصر لغوية معجمية بصفة خاصّة إلى اللّغة الستقبلية، لكن قد يَكون هذا الوافد الجديد عليها عنصراً تركيبيا أو صوتيا كما يقول مؤلفو[87] "La Grammaire d'aujourd'hui». إن هذه الحقيقة اللّغوية (أعني الاقتراض) ليست خاصّة بلغة معينة إنما تمس جميع الأنظمة اللّغوية متى توافرت أسبابها سواء أتعلق الأمر بتجاورها واتصال بعضها ببعض بأي شكلّ من الأشكال أم بحاجة أهل اللّغة للتعبير عن معان ومفاهيم جديدة لا أدلة لها في لغتهم. بالنسبة إلى العربية، فإن من الدراسين من لاحظ أن الاقتراض من حيث هو ظاهرة لغوية حدث حتى بين لهجاتها فتبادلت "الألفاظ والتراكيب ووسائل التعبير"[88].

سوى إن الأمر لم يقتصر فيها على تبادل التأثير والتأثر داخليا، فمثلما استعارت منها اللّغات الأخرى بعضا من عناصرها استقبلت منها هي أيضا ما أثرت به ثروتها اللّغوية. واستقبال العربية العناصر اللّغوية الوافدة من اللّغات الأخرى بدأ قبل الإسلام، فظهرت على ألسنة العرب ألفاظ مقترضة من لغات

الأمم الأخرى. ففي الشعر الجاهلي شواهد على هذه الظاهرة من ذلك قول امرئ القيس في معلقته[89].

مهفهفة بيضاء غير مفاضة ترائبها مصقولة كالسجنجل

إنّ لفظة "السجنجل" تعني المرآة وهي كلّمة رومية معربة مثلما قال شراح المعلقات[90]. ومن ذلك أيضا قول الأعشى[91].

فذاك وما انجى من الموت ربه ساباط حتى مات وهو محرزق

إن لفظة "محرزق" في هذا البيت معربة من لفظة "هرزوق" النبطية ومعناها "مخنوق"[92]. والأمثلة على ما دخل العربية في العصر الجاهلي من ألفاظ أجنبية استخدمها الشعراء وغير الشعراء في أشعارهم وفي كلامهم كثيرة، قال الدكتور صبحي الصالح «فقي الجاهلية عُرّب عن الفارسية مثل الدولاب والدكسكرة والكعك، والسميد والجُلُنّار، وعن الهندية أو السنسكريتية مثل الفلفل، والجاموس، والشطرنج، والصندل وعن اليونانية مثل القبان والقنطار والترياق[93].وقد اتسعت العربية أكثر فأكثر لهذا الضرب من الألفاظ الوافدة على سبيل الاقتراض بعد العصر الجاهلي، وعلى إثر امتداد الإسلام خارج الجزيرة العربية واتساع رقعة التواصل بين العرب وغيرهم من العناصر الأجنبية، لاسيما عندما أحسوا بالحاجة لنقل العلوم والمعارف التي كانت بأيدي الأمم الأخرى. قال الدكتور صبحي الصالح يتحدث عن نقل العرب العلوم الدخيلة إلى لغتهم "أمّا العلوم الدخيلة فقد اتسعت العربية أيضا لترجمتها وتعريب مصطلحاتها، وبلغت حركة الترجمة في عصر المأمون أوجها

حين عربت ألفاظ الطب والطبيعة والكيمياء والفلك والرياضيات والفلسفة"[94].وما تجدر الإشارة إليه هو أن العربية في استقبالها هذه العناصر اللّغوية الوافدة كانت تتبع فيه إجراءين، فمنها ما تخضعه لقوانينها فيُصبح موافقا لأبنية الكلام العربي فيعامل "معاملة العربية من حيث الاشتقاق والتثنية والجمع والتصغير وغيره "[95] . ومن أمثلة ذلك "اللجام" فهو "لغام" فقد جمعوه على لجم وقالوا في تصغيره "لُجيم" واشتقوا منه الفعل "ألجم" ووضعوا له مصدراً والإلجام، ولاكتساب هذه اللّفظة خصائص اللّفظة العربية بدت وكأنها لفظة عربية أصيلة أو كما يقول أحمد عبد الرحمن "وتكاد هذه الكلمة، "أعني لجاماً، لتمكنها في الاستعمال وتصرفها فيه تقضي بأنّها موضوعة عربية لا معربة ولا منقولة لولا ما قضوا به من أنها معربة من لغام"[96] . وقد أخضعوا الألفاظ المقترضة للنظام الصوتي للّغة العربية. عندما اقتضى الأمر ذلك لتتوافق من هذه الناحية مع خصائص اللّفظ العربي، كما يوضحه كلام ابن درستويه في شرح الفصيح، قال «الجص فارسي معرب(كج) أبدلت فيه الجيم من كاف أعجمية لا تشبه كاف العرب والصاد من جيم أعجمية، وبعضهم يقول "القص بالفتح، وهو أفصح، ولغة أهل الحجاز"[97]. ومثل هذا التصرف في الألفاظ المقترضة أحدثوه أيضا في بعض الاسماء الأعجمية فغيروا حروفها بالإبدال للسبب الذي ذكرناه من ذلك "اسماعيل وأصله اشمائيل فأبدلوا لقرب المخرج" كما نقله أحمد عبد الرحمن حماد عن الجواليقي في المغرب[98]

لأنّ من خصائص فصاحة اللّفظ في العربية ألاّ يكون ثقيلا في النطق ولا متنافر الحروف. والأمثلة على هذا الإجراء الذي سلكه العرب مع الألفاظ التي اتسعت لها لغتهم كثيرة، استعرضها العلماء القدامى الذين تعرضوا لهذه الظاهرة اللّغوية في مصنفاتهم كابن فارس في الصاحبي في فقه اللّغة والسيوطي في المزهر، والجواليقي في المعرب من الكلام الأعجمي، على حروف المعجم، وسواهم. وجملة الأمر بالنسبة إلى هذا الإجراء الأول هو أنّ ما اقترضته العربية وأخضعته لقوانينها ولبناها الصرفية ألحق بكلام أهلها فأضحى جزءا منه مَوْسُوماً بميسمه فأطلق عليه علماء اللّغة اسم "المعرب"[99]. أمّا الإجراء الثاني فيخص اقتراض ألفاظ من لغات أخرى من دون إلحاقها بأبنية العربية وقوانينها من ذلك «خراسان» لأنّه "لا يثبت به فعلان"، ويَخُصُّ هذا الإجراء كذلك ذلك القسم من الألفاظ الذي غيره العرب من دون أن يلحقوه بأبنية الكلام العربي مثال ذلك "شنهشاه" في قول الأعشي:

وكسرى شهنشاه الذي سار ملكه له ما اشتهى راح عتيق وزنبق

وأصل هذه اللّفظة "شاهان شاه" وقد أحدثوا فيها تغييراً بحذف الألف فأصبحت كما أثبتها الشاعر في بيته[100].إن هذا الصنف من الألفاظ الأجنبية التي دخلت العربية ولم تُخضع لقوانينها وبناها الصرفية ولم يولد منها المتكلّمون ألفاظا أخرى على سبيل الاشتقاق، تُصَنّفُ في الدخيل، وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نوجز كلامنا عن الاقتراض

7-دراسة المعنى بالمبنى:

تمهيد: كان الرابط العلائقي بين اللّفظ والمعنى في الفلسفة القديمة مبْنياً على أساس تأملي بدءا من زمان أفلاطون، وقد رأينا في المباحث السابقة أن سيبويه أول من ميّز بين سلامة اللّفظ وسلامة المعنى من خلال طرحه لنماذج الكلام في باب الكلام والإحالة[101] فقد بين سيبويه -لأوّل مرة في تاريخ علوم اللسان هذه المرة أيضا- أن اللّفظ والمعنى ينفرد كلّ واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصه دون الآخر[102] فقد يكون اللّفظ سليما والمعنى فاسدا أو العكس (ينظر جدول الاستقامة لسيبويه). وجاء على لسان الخليل في ما يخص علاقة المعنى بالمبنى أيضا وبلفظ صريح قوله:"كأنهم توهموا في صوت الجند باستطالة ومداً فقالوا صرّ وتوهموا في صوت الباز تقطيعا فقالوا صَرْصَرَ»[103]. من هنا نلاحظ تفطن الخليل إلى أن بين الفعل الثلاثي المضعف العين صرّ وبين صر وبين معناه (صرّ: صوت حاد) تناسباً من حيث بنية الصيغة ودلالتها على المعنى بالنسبة إلى تلك اللّفظة. فلقد التفت الخليل وسيبويه كذلك إلى أثر زيادة المبنى في زيادة المعنى، كما التفتا إلى الهدف من الزّيادة في المبنى التي تلحقها زيادة في المعنى أو العكس وهو هنا المبالغة والتوكيد والبعد الزمني. وقد عقد الخليل لذلك أبواباً في معجمه العين قلّب فيه اللّفظ الواحد (نفس الحروف) فتقاربت المعاني في الألفاظ المتولدة من التقليب مثل: **ف، ق، ع عقف** = عطف الشيء/**عفق**= يغيب غيبه/**قعف** =شدة الوطء بالقوائم/**قفع** =ضرب خشبي يمشي

الرجال تحته إلى الحصون في الحرب/**فقع** = ضرب من الكمأة[104].

فكلّها تتفق في الدلالة على الانخفاض والدنو إلى الأسفل.

فهل هناك علاقة بين المبنى والمعنى؟ أم هي مجرد علاقة تواضع وضعها اللّغويون لتقنين نظام اللّغة؟

7-1-علاقة اللّفظ بالمعنى: الدراسة التي قام بها سيبويه اعتمادا على كلام العرب تدل على الاهتمام باستقامة اللّفظ (سلامته من الخطأ) والمعنى (سلامته من الجانب الإحالي الدلالي والإفادي)، من هنا يتضح أن ميدان النحو واللّغة (هما بالمواضعة)، فسلامة اللّفظ لا تلزم سلامة المعنى وبالعكس[105] وهذا يدل على عدم وجود علاقة بينهما واستقلال كلّ واحد عن الآخر في الاستعمال، وهذا ما تفطن إليه الخليل قبل سيبويه من خلال طريقة القلب المكاني الدائري، فهو على مستوى الألفاظ يستخدم نفس الحروف للمفردة الواحدة وهذا يعطي عدّة معان وأحيانا معنى واحداً وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني فقال "فلو أنّ واضع اللّغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[106] فالقضية هي استعمال اللّفظ حسب أوضاع اللّغة "لأنّ المواضعة إذا استقرت فيه على طريقة صار بمنزلة ما لا يصح إلا كذلك"[107] وهذا طريق لا يتنافى مع قواعد الكلام والإملاء...وعليه فالمواضعة هي التي تختار الألفاظ المناسبة لمعنى معين لأن قاعدة وجوهر الوضع هو مجرد

اتفاق اجتماعي؛ فقط وليست علاقة ملزمة بين اللّفظ والمعنى وبعد الاتفاق الجماعي والاجتماعي تتسع دائرة اللّفظ وتنتشر (اللّغة المنطوقة، الكتب، المعاجم...)،وأحيانا الاقتضاء أو ما يسمى **بمعنى المعنى** عند الجرجاني، فدلالة اللّفظ غير كافية لإفهام الغير فلابد على المتكلّم أن يستعين بقرائن أخرى يقتضيها المقام وبها يحدث التواصل والفهم في دورة الخطاب ويفسر ذلك بانتقال الذهن من مفهوم اللّفظ إلى ما يلازمه من اللوازم[108] من كناية واستعارة وتمثيل...كما يوضحه الرسم التالي الذي ننقله عن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح[109].

اللّفظ	**دلالته كلّفظ**	**مايلزم**	**معنى آخر هوالمراد**
مثل:1- طويل النجاد	معناه الوضعي: طويل الغمد		**طويل القامة (طويل الغمد طويل القامة)**
2-كثير الرماد	معناه الوضعي: مفهوم		**أنه مضياف (كثرة الرماد كثرة الطبخ)**
3-نؤوم الضحى	معناه الوضعي: مفهوم		**تنتمي إلى أسرة موسرة**
إطلاق اللّفظ	الدلالة الوضعية	لزوم معنى اللّفظ عقلاً لمعنى آخر (استدلال عقلي)	المراد هو: المعنى اللازم له

الدلالة العقلية في الكلام

"اتفاق اجتماعي" فقط وليست علاقة ملزمة بين اللّفظ والمعنى وبعد الاتفاق الجماعي والاجتماعي تتسع دائرة اللّفظ وتنتشر (اللّغة المنطوقة، الكتب، المعاجم...)، وأحيانا الاقتضاء أو ما يسمى **بمعنى المعنى** عند الجرجاني، فدلالة اللّفظ غير كافية لإفهام الغير فلابد على المتكلّم أن يستعين بقرائن أخرى يقتضيها المقام وبها يحدث التواصل والفهم في دورة الخطاب ويفسر ذلك بانتقال «الذهن من مفهوم اللّفظ إلى ما يلازمه من اللوازم[110] من كناية واستعارة وتمثيل...كما يوضحه الرسم التالي الذي ننقله عن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح[111] .وهذا ما وضحه حازم القرطاجني في كلامه عن علاقة مفاهيم الاستعمال فقال: لَمّا كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى بعضهم بعضا على تحصيل المنافع وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن يكون المتكلّم يبتغي إمّا إفادة المخاطب أو الاستفادة منه[112] ، فالكلام جوهر المعنى التخاطب بين الناس، وهنا تبرز أهمّ وظيفة في اللّغة وهي تحقيق الإفادة للمخاطَب ولعل أبلغ قول يثبت ذلك هو قول ابن جني اللّغة هي أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم، من هذا المنطلق فإنّ اللّغة وضع واستعمال أي تطبيق فعلي للمواضعة. وقد تعدّدت النظريات وتباينت في معالجة المعنى (النظرية التصورية، الإشارية، السياقية، الحقول الدلالية، والتداولية أو نظرية أفعال الكلامles actes de langage وفي

نظرهم اختيار الأفعال الكلامية والنصّوص خارج السياق ماهي إلاّ مرحلة وسيطة ولكنّها ضرورية في فهم الطبيعة الاجتماعية والكلام ويمكن أن نذكر هنا كلاً من "جون أوستين J.AUSTIN وجون (سورل) (J.SEAREL) في أفعال الكلام و(بول قرايس) (P.GRICE) في ما سماه "حكم الحديث".

7-2-علاقة زيادة المبنى بالمعنى: زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى وهو أساس تقوم عليه كلّ نظرية لغوية مفهوم يقوم على فكرة مفادها: أنه كلّما زاد اللّفظ زاد المعنى وكلّما كان المعنى أبلغ طرأت زيادة على المبنى، أي كلّما كانت زيادة في عدد الحروف الأصلية المؤدية لأصل المبنى ازداد المعنى ونتج عنه تفريعات جديدة لم تدلّ عليها اللّفظة في جذرها الأصل يوقد وضح ذلك ابن جني عندما قال "الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قطع وقطّع وكسر وكسّر زادوا في الصوت لزيادة المعنى واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه نحو﴿يا حَسْرَهْ على عبادي﴾ (يسن/135) تقرأ الهاء الساكنة لتقوية المعنى في النفس ذلك أنّ الموضع وعظ وايقاظ وتحذير»[113]، من المؤثرات التي تلحق آخرَ الفعل وتؤثّر فيه: نونَا التوكيد. وهما نونان تلحقان آخر الفعل لتوكيده: إحداهما: نون ثقيلة، والثانية: نون خفيفة. **النون الأولى:** نون ثقيلة، التوكيد بها أشد[114] وأبْلغ من **نون الثانية** الخفيفة؛ لأنّ زيادة المبنَى تدلّ على زيادة المعنى غالبًا، وقد يكون من هذا القبيل قول "زليخا" زوْج عزيز مصر، حيث حكى قولها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنّ

وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (يوسف/32)، نتبيّن من قولها، « ليُسْجَنَنّ» هذه شديدة، " وَلَيَكُونًا" خفيفة هذا حرصًا منها على سجْنه في بيتها؛ لتراه في كلّ وقت أكثرَ من كونها تراه صاغراً. وانتبه الصرفيون إلى حدود هذا الأساس اللّغوي العامّ فاعتبروه وأوضحوا أنّ الزيادات الصرفية الواقعة عند تغيير الصيغ من دلالة إلى دلالة أخرى أومن فئة صرفية إلى أخرى، كتحويل الماضي إلى مضارع وأمر، أو تحويل المبني للمعلوم إلى مبني للمجهول، أو تحويل اسم الفاعل إلى اسم المفعول أو الصفة المشبهة وسائر المشتقات الأخرى، إنّها الزيادة الحاصلة عند التغير ليست لزيادة المعنى الأصلي وانما لتغييره وتبديله، فهناك فرق بين (ملئ) و(امتلئ) وبين (ضرب) و(أضربُ) (يضربُ) (تضربُ) (نضربُ) ففي الحالة الأولى تَقَوّى المعنى وكثر وأمّا في الحالة الثانية فقد تبدل المعنى وتفرع إلى الزمن الحاضر أو المستقبل، فحروف(أنيت) المضافة إلى الماضي وقعت للتفرقة وليست لزيادة المعنى وتقويته، لأنّ الماضي بمجرّد الزيادة اختفى دلاليا والحدث باق على صورته الأولى.

وظهر حدث آخر دال على المستقبل(ضرب) وزادت تفرعاته. ونبقى مع زمن المستقبل مع أحرف التنفيس (سين وسوف) إذا اعتمدنا معيار زيادة الأحرف المؤدي إلى زيادة المعنى فقد قال ابن يعيش في شرح المفصل: هذان الحرفان معناهما التنفيس في الزمان، فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال، وأزالا عنه الشياع، إلاّ أنّ (سوف) أشدّ تراخياً في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيساً.[115] فإذا قلت: سأضربك وسوف أضربك فهناك اختلاف

في البعد الزماني بين الحرفين: السين أقرب من سوف وفي الحالة: الأولى سأضربك أي إن السين للوعد بحصول ما دلّ على الوعد وذلك عين التوكيد لكن في الحالة الثانية مع سوف أضربك الوعد أقوى والتوكيد مؤكّد بقيام الفاعل بفعل الضرب مقارنة بالسين، الوعد بها أضعف والتوكيد أقل.

نمثل لها بقوله تعالى ﴿وسوفَ يُؤتِ اللهُ المؤمنينَ أجراً عظيماً﴾(النساء / 146)، و﴿فسَيُدخلُهم في رحمةٍ منه وفضلٍ﴾ (النساء /175)، فكلّاهما وعد للمؤمنين، وقد يلتمس البعض تعليلات للتفرقة، بأنّ النصّ الأول لأجر يوم القيامة، والثاني لأجر الدنيا. ففي الحالة الأولى الوعد مؤكد ومستمر لأنّ الحياة فيها دائمة وحقيقية بينما الثانية فيها مغريات وقد يتغير فيها فعل المؤمن. ولإظهار دلالة (سوف) على الاستمرارية نمثل بقوله تعالى: ﴿ومنْ يفعلْ ذلك عدواناً وظلماً فسوفَ نُصليه ناراً﴾(النساء /30)، وبقوله أيضًا: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة اللهِ فسوفَ نُؤتيه أجراً عظيماً﴾ (النساء/ 113).

تُظهر هذه الأمثلة أنّ علاقة المعنى بالمبنى علاقة قوية، فكلّما زاد حرف في المبنى زاد المعنى فالهدف تبليغ معنى معين أو للدلالة على صيغة معينة اشتقت من الأصل لتتفرع لعدة صيغ محددة بمعانٍ معينة.

الخاتمة:

من خلال هذا التحليل يتضح ممّا سبق من دراسة بنية اللّفظ العربي فائدة كبيرة في معرفة الصيغ الجائزة في اللّغة المدروسة. ففي اللّغة العربية تُعيننا هذه الدّراسة على معرفة نسج اللّفظ العربي الأصيل، ونسج ما ليس بعربي من الألفاظ الأعجمية، كما تُعيننا على معرفة موسيقى اللّفظ (استحسانه أو استهجانه)، وكيفية تعليم القراءة والكتابة للصغار وحتى تعليم اللّغة للصم البكم، وبعد هذا العرض سواء أتعلق ذلك بالصوت (الحرف، مخرجه، صفاته) أم بالمقطع الصوتي (صيغة اللّفظ) تتبين لنا أهميّة هذه الدراسة التي تشكلّ كيفية الكلام وتقويمه وتحليله، كما تبين عمق دراسة بنية اللّفظ العربي في علم الأصوات والمورفولوجيا، وتوضح تَميز اللّغة العربية عن اللّغات الأخرى من خلال بنيتها الصوتية والصرفية، والحقيقة إنّ اللّغة العربية منفردة عن اللّغات الأخرى في خصائصها وشروطها اللّغوية.[116]

الهوامش

[1] ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (لفظ).

[2] أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، المجمع العلمي الإسلامي، 1399 هـ/ 1979مادة (لفظ).

[3] الرماني، كتاب الحدود في النحو وكتاب منازل الحرف، تصنيف أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني، الطبعة الحجرية الحديثة،ص.7

[4] الرضّي الأستراباذي، شرح الرضّي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، طباعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن

سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية 1993، 4/1.

[5] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت 1969، 4/ 224.

[6] أبوداود الطيالسي (378-384ه)، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، ص.302.

[7] خالد الأزهري، شرح الأزهرية في علم العربية، (فاس) المغرب، 1294هـ، ص.11.

[8] سيبويه أبوبشر عمر بن عثمان بن قنبر(ت 180 ه). الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،ط.3، مكتبة الخانجي-القاهرة-1406ه/1988م.،4/431.

[9] ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392ه). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة، 1381 ه/1952 م. 1/3.

[10] يُنظر، سيبويه الكتاب، 4/ 433-434.

[11] يُنظر، المرجع السابق.

[12] إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، مكتبة النهضة، مطبعة النهضة، مصر، (د.ت)، ص:173.

[13] سيبويه، الكتاب، 4 / 477-478.

[14] ابن جنى، الخصائص،2/ 143-145.

[15] ابن فارس، الصاحِبيٌ في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن يسج،ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418ه/1997م، ص. 174.

[16] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007م. 176/2.

[17] سيبويه، الكتاب،477-478

[18] سيبويه، الكتاب 4/ 478-477

[19] ابن جني الخصائص، 141/2.

[20] المرجع السابق.

[21] المرجع السابق، ص ص141-144.

[22] الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1402ه/1982م،4/3.

[23] المرجع السابق.

[24] ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص.174.

[25] الخصائص، 142/2.

[26] ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، ط3، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1978، ص365.

[27] الخصائص. 143/2.

[28] ابن جني الخصائص. 141/2.

[29] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط3، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1965.ص.96.

[30] احمد علم الدين النجدي، اللهجات العربية في التراث، مطبعة الدار العربية للكتاب، تونس 1983،143/1.

[31] أبي إسحاق الزجاج، معاني القران وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1988،380/1.

[32] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،175/2.

[33]المرجع السابق.

[34] إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ط4، مطبعة الانجلو المصرية، القاهرة 1971،ص ص.128-130.

[35] موفق الدين (أبوالبقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي)، شرح المفصل للزمخشريّ، تحقيق: إميل بديع يعقوب،ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت،،لبنان،1422ه /2001م،10 /121.

[36] يُنظر، ابن الجزري (ت833)، النشر في القراءات القرآنية، إشراف علي محمد الضياع المكتبة التجارية، مصر (د.ت)، ص.274.

[37] يُنظر، سيبويه الكتاب،3/ 278.

[38] ابن يعيش، شرح المفصل،64/9.

[39] يُنظر، ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله مراجعة سعيد الأفغاني ط.5، دار الفكر، بيروت، 1979، ص.894.

[40] ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1،وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث القديم،مصر1383ه/1954م،2/2.

[41] سيبويه الكتاب،67/1

[42] نفسه،67/1-68.

[43] ابن جني، المنصف، 2/2.

[44] ابن جني الخصائص،218/3.

[45] أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبين، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة،1949، 67/1.

[46] يُنظر، ابن سنان الخفاجي، سِرّ الفصاحة ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت 1982، ص.57

[47] يُنظر، أسامة عبد العزيز جاب الله، جماليات التلاؤم والتنافر بين البلاغيين واللّغويين، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، م18، ع3، ابريل، 2010 ص:2.

[48] ينظرمحمد الانطاكي، الوجيز في فقه اللّغة، ط 2، مكتبة دار الشرق بيروت، ص .366-367.

[49] السيوطي جلال الدين، المزهر، مصر، 1355ه، 31/1

[50] ابن جنى، الخصائص،2/ 152

[51] ابن جني، الخصائص،1/145-152.

[52] ابن منظور، لسان العرب مادة (عرب).

[53] ابن هشام، شرح شذور الذهب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط.4، مصر،1948، ص.33.

[54] الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشمرني على ألفية ابن مالك، طبعة المكتبة التجارية الكبرى (د، ت) 43/1.

[55] يُنظر، سبيويه الكتاب 13/1.

[56] يُنظر، محمد الانطاكي، الوجيز في فقه اللّغة، مرجع سابق، ص 254.

[57] المرجع السابق.

[58] يُنظر، عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص الدار التونسية للنشر، النشرة الأولى، تونس، 1984 ص 81.

[59] يُنظر، أحمد شامية، في اللّغة، دار البلاغ للنشر والتوزيع، ط.1، الجزائر2002، ص.23.

[60] يُنظر.أحمد شامية، في اللّغة، مرجع سابق، ص.33.

[61] المرجع السابق.

[62] مثل الألفاظ المشتقة من ألفاظ أصول بناء على رأي القدماء الذين قالوا« إن بعض الكلّم مشتق وبعضه غير مشتق » كالأصمعي وأبي الحسن الأخفش وابن السراج والرماني وغيرهم. خلافا لمن نفوا ذلك وذهبوا إلى أن «الكلّم كلّه أصل» وخلافاً أيضا لمن قالوا« الكلّم كلّه مشتق» يُنظر السيوطي، المزهر،1/346،348،351.

[63] عن التحويلات التي يمكن إحداثها في اللّفظة القاعدية في الفرنسية في موضوع الاشتقاق (dérivation)ينظر مثلا:

Jacqueline Picoche ,Précis de Lexicologie Française, L'Etude et l'Enseignement du vocabulaire,éd Nathan,Paris 1992 PP 17-18.

[64] الاشتقاق (dérivation) في لغة مثل الفرنسية يؤدي معاني إضافية «غالباً» زيادة على إيحائه بمعنى الأصل، لكن إجراءاته لا تطابق إجراءاته في العربية، فهويتم بزيادة سابقة على يسار الأصل أو لاحقة على يمينه (préfixe et suffixe) كما في refaire بالنسبة إلى الأصل faire و événementiel بالنسبة إلى الأصل événement. ولكن هناك زيادات تُفضي إلى معنى هو ضدٌ لمعنى الأصل كما في intolérance بالنسبة إلى tolérance وantigel بالنسبة إلى gel يُنظر:

M. Arrivé et autres, la Grammaire Aujourd'hui, guide alphabétique de la linguistique Française, éd Flammarion, Paris 1986 PP 214-215.

[65] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ط10، دار العلم للملايين، بيروت 1983، ص.174.

[66] أحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطور اللّغوي، دراسة في نمو وتطور الثروة اللّغوية، ط1، دار الأندلس، بيروت، لبنان 1983، ص.17.

[67] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ط3 دار إحياء الكتب العربية، 346/1.

[68] لذلك يرى البصريون أن المصدر هو أصل الاشتقاق، في حين بنى الكوفيون وجهة نظرهم في الاشتقاق على مبدأ التجريد والزيادة، فالمجرد بالنسبة إليهم أقرب إلى الأصالة من المزيد، لذلك قالوا إن صيغ الكلام الأكثر تجريداً هي صيغة الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى المفرد الغائب، لذلك فإن أصل المشتقات عندهم هو الفعل الماضي. يُنظر تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ط6، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (د.ت) ص ص.166-167.

[69] صبحي الصالح دراسات في فقه اللّغة، مرجع سابق، ص.186.

[70] صبحي الصالح دراسات في فقه اللّغة، مرجع سابق، ص.186.

[71] إن ابن جني كما تنبه إلى ذلك صبحي الصالح كان يجعل أحيانا الاشتقاقين الكبير والصغير شيئاً واحداً، المرجع السابق، ص.187.

[72] ابن جني، الخصائص، 137/1.

[73] المرجع السابق، ص.138.

[74] المرجع نفسه.

[75] والفرق أن الخليل لم يُعْنَ بالربط بين دلالات الصور اللّفظية الناتجة عن التقليب مثلما فعل أصحاب الاشتقاق، إنّما كان همّه في طريقته

الإحصائية حصر المستعمل من كلّمات اللّغة. يُنظر في ذلك، إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط6، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1978، ص.49.

[76] ابن جني، الخصائص،138/1.

[77] ابن جني، الخصائص،150/1.

[78] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، مرجع سابق، ص. 212.

[79] الكلام لابن فارس في الصاحبي في فقه اللّغة، أورده صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللّغة، ص.154.

[80] ينظر مثلاً صبحي الصالح دراسات في فقه اللّغة، ص: 212-213، وقد أشار في هذا الموطن أيضا إلى أن الدكتور إبراهيم أنيس يعتبر هذه الظاهرة نتيجة للتطور الصوتي، ينظر ما قاله إبراهيم أنيس في هذه المسألة في كتابة من أسرار اللّغة، مرجع سابق، ص. 58.

[81] هناك من يُعد النحت ضرباً من الاشتقاق ويطلق عليه الاشتقاق الكُبّار ينظر صبحي الصالح دراسات في فقه اللّغة، ص.243.

[82] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مرجع سابق،328/1-329.

[83] ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مرجع سابق،328/1-329.

[84] السيوطي، المزهر،485/1.

[85] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ص.244، وينظر ما كتبه أحمد عبد الرحمن حماد عن هذا الإجراء عند ابن فارس في عوامل التطور اللّغوي، ص ص.37-39.

[86] Voir,M.Arrivé et autres ,La Grammaire d'Aujourd'hui,op,cit,p.244. Franck Neveu,Dictionnaire des sciences du langage, Armand-colin ,Paris ,2004 p.117.et Michel Pugeoise ,Dictionnaire de rhétorique, Armand – colin/SEJER,Paris,2004.113.

[87] Voir,M.Arrivé et autres ,La Grammaire d'Aujourd'hui,op,cit,p.245

[88] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة،ص. 315.

[89] بولس سلامة، تقديم وشرح المعلقات العشر، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت 1969، ص.31.

[90] يُنظر، المرجع السابق، ص. 31 هامش.3.

[91] السيوطي، المزهر،292/1.

[92] يُنظر، أحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطور اللّغوي، ص.100.

[93] صبحي أحمد، دراسات في فقه اللّغة، ص.316 وينظر حسن ظاظا، كلام العرب، الإسكندرية، مطبعة المصري، دار المعارف 1971، ص.58.

[94] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ص.320.

[95] أحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطور اللّغوي ص.101، وينظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللّغة ص . 322-323.

[96] أحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطور اللّغوي، ص.100.

[97] ابن درستويه، شرح الفصيح، نقلاً عن أحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطور اللّغوي،ص.88.

[98] ينظر، أحمد عبد الرحمن حماد، المرجع السابق، ص. 88-89.

[99] يُنظر، مثلاً الثعالبي، فقه اللّغة وسر العربية، مطبعة الاستقامة، القاهرة (د.ت)ص ص.253-255، والسيوطي، المزهر 284/1.

[100] ينظر،السيوطي، المزهر،292/1.

[101] يُنظر، سيبويه، الكتاب،25/1.

[102] عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية – الجزائر - (د، ت).،ص.113.

[103] ابن جني، الخصائص،152/2.

[104] ينظر، الخليل، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي دار مكتبة الهلال،(د، ت)174/1-176.

[105] انظر: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص.35.

[106] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص.49.

[107] الكلام للقاضي عبد الجبار أورده الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، يُنظر، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص. 35.

[108] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص. 49

[109] الكلام للقاضي عبد الجبار أورده الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، يُنظر، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص. 35.

[110] المرجع السابق، ص.121.

[111] انظر: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص.122.

[112] حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتح: محمد الحبيب بن الخوجة، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص344.

[113] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدى ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، إعداد محمد بشير الإدلبي، تصدير: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، إدراة احياء التراث الإسلامي،1386ه/1966م، 210/2.

[114] يُنظر، سيبويه الكتاب،509/3

[115] ابن يعيش، شرح المفصل، 148/8-149

[116] ابن يعيش، شرح المفصل، 148/8-149

نمثل لها بقوله تعالى ﴿وسوفَ يُؤتِ اللهُ المؤمنينَ أجراً عظيماً﴾(النساء / 146)،